الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.23

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
15 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد باولر ..... (ملاوي)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19758X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/70/133 و A/70/312 و A/70/341 و A/70/351 و A/70/406 و A/70/406/Corr.1 و A/70/421)

١ - السيد بريرا (سري لانكا): تكلم بوصفه نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، فعرض تقرير اللجنة (A/70/406) الذي يتناول دراسة حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، ثم قال إن التقرير يتضمن معلومات جُمعت خلال زيارة اللجنة الخاصة إلى عمان عام ٢٠١٥. وللأسف، لم تستجب حكومة إسرائيل، على غرار السنوات السابقة، لطلبات الاجتماع مع اللجنة الخاصة وإتاحة الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال الزيارة أُطلعت اللجنة الخاصة على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل عن طريق ممثلي المجتمع المدني، وضحايا وشهود الانتهاكات الإسرائيلية، والمسؤولين الفلسطينيين ومسؤولي الأمم المتحدة. واستُرعي اهتمام اللجنة الخاصة إلى عدد من دواعي القلق التي تشكل عناصر مهمة من خلفية التصاعد الخطير في العنف.

٢ - واستطرد قائلا إن النشاط الاستيطاني ما برح مستمرا في الأرض الفلسطينية المحتلة -التي يساعد ويحض على التوسع فيها سياسات التخطيط التي تضيِّق الخناق على الفلسطينيين، وأوامر هدم المنازل الفلسطينية ''غير القانونية''، والعنف الذي يمارسه المستوطنون، والتشريع الذي يقضي بمصادرة الممتلكات الفلسطينية الخاصة - وكذلك في الجولان السوري المحتل، حيث يُعرض على الأسر الإسرائيلية حافز مالي قدره زهاء ١٢ ٠٠٠ دولار للاستيطان فيه لمدة لا تقل عن خمس سنوات. وقد أصيبت اللجنة بالجزع لدى علمها بأن العنف الذي يمارسه المستوطنون ما زال واقعا يومياً يعيشه الفلسطينيون. إن حادث الحرق العمد التي قام به المستوطنون في دوما وأسفر عن مصرع رضيع عمره ١٨ شهرا ووالده، وكان مثار نقد دولي، ليس سوى نموذج لظاهرة واسعة الانتشار ومتواصلة. ولقد كان واضحا من شهادات الشهود أن السبب الجذري في تصاعد العنف هو سياسة التوسع الاستيطاني المستمرة، ومناخ إفلات المستوطنين من العقاب على ما يقومون به من أنشطة. وإذا تقدم فلسطيني بشكوى ضد مستوطنين إسرائيليين، فليس هناك سوى أمل ضعيف في أن تؤدي الشكوى إلى تحقيق جاد يفضي إلى تعريف هوية المشتبه به وتوجيه الاتهام إليه ثم محاكمته وإصدار حكم ضده.

٣ - وأردف قائلا إن التقرير يشير أيضا إلى شهادة مثيرة للانزعاج بصدد وقوع العديد من الحالات التي تفرط فيها قوات الأمن الإسرائيلية في استعمال العنف، في بعض الحالات بالذخيرة الحية. وتشير التقارير إلى أن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٥، شهدت مصرع ١٨ فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وقد ارتفع هذا العدد أكثر من ثلاث مرات منذ ذلك الوقت. وما برح استعمال قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة يسهم في تصاعد دورة العنف الفتاكة ويفاقمها في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وهناك حكايات تثير الأسى رواها بعض الشبان الفلسطينيين الذين تعرضوا للرصاص والإصابة دون أن يشكلوا أي خطر على قوات الأمن الإسرائيلية. وقد أثارت حالات مماثلة أخرى، منها التواتر الشديد في تعرض الفلسطينيين للقتل في الآونة الأخيرة، تساؤلات خطيرة بخصوص المبادئ التوجيهية

والتعليمات الصادرة عن السلطات الإسرائيلية في هذا الصدد. ودعت اللجنة الخاصة في هذا الخصوص إسرائيل إلى أن تتخذ خطوات فورية تضمن التقيد بالمعايير الدولية بصدد إنفاذ القانون والمساءلة عن إفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استعمال القوة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير التقارير الإخبارية في الآونة الأخيرة إلى أن الموجة الجديدة من العنف قد أسفرت عن مصرع وإصابة مدنيين من كلا الجانبين.

٤ - ومضى قائلا إن اللجنة قد استُرعي اهتمامها أيضا إلى التصاعد الأخير في التوتر حول المسجد الأقصى. فقد أشار ممثلو المجتمع المدني إلى أن الأسباب الكامنة وراء اندلاع التوترات هو فرض القيود على دخول الفلسطينيين إلى حرم المسجد الأقصى، والاستفزاز الناشئ عن السماح لليهود بدخوله. وتم الإعراب أيضا عن القلق إزاء أعمال الحفريات الأثرية الجارية حول الموقع، في محاولة ذُكر أنها متعمدة لتقويض أساسات مباني المسجد. ويدعو التقرير إسرائيل إلى أن ترفع جميع القيود على الحركة داخل القدس الشرقية، وأن توقف فورا أعمال الحفر الجارية تحت حرم المسجد الأقصى وبالقرب منه التي من المحتمل أن تحدث أضرارا.

٥ - وأعقب ذلك بالقول إن حالة المعتقلين الفلسطينيين لا تزال تثير القلق الشديد. ففي آب/أغسطس ٢٠١٥، تشير التقديرات إلى وجود ٠٠٠ ٥ فلسطيني معتقل في السجون الإسرائيلية، منهم ١٦٠ قاصرا، و ٢٦ امرأة، وسبعة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وهناك ٤٠٠ من الفلسطينيين محتجزين إلى أجل غير مسمى بمقتضى الاحتجاز الإداري دون توجيه اتهام إليهم أو محاكمتهم. وبمقتضى القانون الدولي، لا يُسمح بالاحتجاز الإداري إلا لفترات قصيرة استثنائيا، ولكنه لا يزال القاعدة المتبعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساور اللجنة نفس القلق الذي أبداه المجتمع المدني بأن الحكم بإدانة نسبة ٩٩ في المائة من الفلسطينيين الذين تعتقلهم قوات الأمن الإسرائيلية يثير الشكوك حول مدى تطبيق مبدأ براءة المتهم حتى تثبت إدانته ومدى مراعاة الأصول القانونية. وفي معظم حالات اعتقال واحتجاز القصَّر، تكون التهم الزعم بإلقاء الحجارة خلال المظاهرات. ومن المثير للجزع أن التعديل المدخل في الآونة الأخيرة على قانون العقوبات قد زاد العقوبة القصوى المفروضة على إلقاء الحجارة أو أشياء أخرى على المركبات إلى ٢٠ عاما بعد أن كانت عشرة أعوام؛ ومن المحتمل أن يكون الشبان الفلسطينيون هم الذين يتعرضون في معظم الحالات للعقوبات الأشد. ولا تزال هناك مسألة خطيرة هي سوء معاملة المعتقلين وإهمال علاجهم طبيا، ومنهم نساء وأطفال. وما برح المعتقلون يتعرضون بشكل معتاد للضرب، والصدمات الكهربائية، والاحتجاز الانفرادي، واستعمال كلاب الشرطة للترهيب وإخماد الاحتجاجات داخل السجون. ويساور اللجنة أيضا القلق إزاء عدد الإجراءات المعتمدة عام ٢٠١٥ التي تزيد من تقويض حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، من قبيل القانون الذي يتيح فرض التغذية الإجبارية على السجناء المضربين عن الطعام، وموافقة المحكمة العليا الإسرائيلية على تطبيق قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، الذي ينص على مصادرة الممتلكات والأصول في القدس الشرقية المحتلة لدى سكن ملاكها في الضفة الغربية أو غزة.

٦ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة تم إبلاغها، على غرار السنوات السابقة، بدور الشركات التي تجري أعمالا تجارية مع المستوطنات وتجني أرباحا من أعمال صيانتها أو تشييدها أو استغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة أو الجولان السوري المحتل. وهناك إدراك متزايد فيما بين الشركات باحتمال تعرضها لمخاطر مالية وقانونية ومخاطر تضر بسمعتها لدى القيام بأعمال تجارية في الأراضي المحتلة. وتضمنت البيانات المقدمة إلى اللجنة قائمة بعدد من

المؤسسات الإسرائيلية والدولية، ومنها مصارف. وتأمل اللجنة الخاصة استمرار الإدراك المتزايد فيما بين الشركات باحتمال تعرضها إلى مخاطر مالية وقانونية ومخاطر تضر بسمعتها لدى قيامها بأعمال تجارية في الأراضي المحتلة. وأهابت أيضا بالدول الأعضاء استعراض السياسات والتشريعات والأنظمة وتدابير الإنفاذ الوطنية المتصلة بالأنشطة التجارية، كي تضمن فعاليتها في منع ووقف مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتضررة بالنزاع ومعالجة تلك المخاطر. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وتوقفها عن تمويل المنظمات والهيئات الضالعة في أنشطة بالمستوطنات أو في استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وعن الدخول في معاملات تجارية مع تلك المنظمات والهيئات.

٧ - وأتبع ذلك بالقول إن التقرير يتناول أيضا الحالة في غزة، بما في ذلك انعدام المساءلة وعدم إتاحة الحق في وسائل الانتصاف القانونية، وقيام قوات الأمن الإسرائيلية بفرض حظر الدخول إلى بعض المناطق، وبطء إيقاع جهود التشييد عقب الأعمال العدائية التي اندلعت صيف عام ٢٠١٤. وحسب المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية الذخيرة الحية في ٩١ حادثا، مما أسفر عن مصرع ١٤ صيادا فلسطينيا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٥ بالمناطق المحظور دخولها في البحر. وأشارت التقارير أيضا إلى أن الصيادين يتعرضون أيضا للإهانة بإجبارهم على خلع ملابسهم والسباحة من قواربهم إلى سفن البحرية لإلقاء القبض عليهم. وفي حين أن مساحة المناطق المحظور دخولها برا وبحرا غير واضحة بدقة، فإن زهاء ٣٥ في المائة من الأرض الزراعية في غزة، ومساحة كبيرة تبلغ نحو ٨٥ في المائة من مناطق صيد الأسماك قد تضررت بمرور الزمن. وعلاوة على ذلك، بعد مرور عام على الحرب المهلكة في غزة، هناك تباطؤ شديد في أعمال التشييد بسبب عدم وجود الأموال واستمرار الحصار الإسرائيلي. واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٥، لم يُدفع سوى ثلث التعهدات المقدمة من المجتمع الدولي لصالح أعمال التشييد في غزة، التي تبلغ أربعة بلايين دولار. ولا يزال هناك ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني مشرد، يعيشون في ظروف غير مستقرة ولا يحصلون سوى على القليل من الخدمات الأساسية. وما زال حصار غزة يحول كثيرا دون تمتع الفلسطينيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الحتمي أن يستعمل المجتمع الدولي ما لديه من نفوذ في إنهاء الحصار وأن تفي البلدان المانحة على نحو عاجل بالتعهدات المقدمة منها بدفع أموال لصالح أعمال التشييد.

٨ - واختتم بيانه قائلا إن اللجنة الخاصة قد تبين لها استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وأوجد توقف عملية السلام، والقضايا التي سبق ذكرها وانعدام الفرص في تحقيق حياة أفضل خليطا قابلا للانفجار، يفضي إلى تصاعد دورة العنف. ويتعين أن تستند أي محاولة لتهدئة التوترات الفتاكة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والحرم الشريف، إلى احترام حقوق الإنسان. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء ما لم تكن هناك محاسبة حقيقية ومعالجة للأسباب الجذرية المفضية إلى النزاع.

٩ - السيد رادكليف (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): عرض خمسة تقارير مقدمة من الأمين العام في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال فقال إن التقرير المقدم عن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/70/341) يحدد ملامح الأنشطة

التي تقوم بها اللجنة الخاصة وإدارة شؤون الإعلام دعما لأعمال اللجنة الخاصة.

١٠ - وأضاف قائلا إن التقرير المقدم عن انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/70/133) يقدم موجزا للردود الواردة من أيرلندا والبرازيل وتركيا وسويسرا وقطر وكوبا على طلب تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة، أو المتوخى اتخاذها، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٩١/٦٩. ويتضمن التقرير معلومات عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة واعتماد إعلان من عشر نقاط.

١١ - واستطرد قائلا إن التقرير المقدم عن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل (A/70/351) يتضمن معلومات مقدمة من مصادر شتى، منها مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلص التقرير إلى أن الأنشطة المتصلة بالمستوطنات تدخل في صلب معظم انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن التوسع في المستوطنات، بأساليب منها تقنين البؤر الاستيطانية بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي، وفي تناقض صارخ مع القانون الدولي، هو عقبة كأداء أمام الحق في تقرير المصير. ويدرس التقرير أيضا انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتصل بالمستوطنات، والتأثير الضار الذي تحدثه المستوطنات في الجهود المبذولة صوب إحلال سلام دائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين. ويتضمن التقرير أيضا المستجدات بصدد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل.

١٢ - وأعقب ذلك بالقول إن تقرير الأمين العام عن الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/70/421)، يركز على تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٤؛ والحالة في غزة، بعد عام من وقف إطلاق النار؛ والحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ والمساءلة؛ وانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات. ويغطي التقرير تصاعد الأعمال العدائية والعنف في الضفة الغربية وما يتصل بذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، ويقدم صورة شاملة عن حجم ما حدث بعد ذلك من دمار وتشريد واحتياجات إنسانية.

١٣ - وختاما قال إن التقرير عن الجولان السوري المحتل (A/70/312) هو تجميع للردود الواردة من الجمهورية العربية السورية والبرازيل وكوبا استجابة لطلب معلومات عن الخطوات المتخذة استكمالا لقرار الجمعية العامة ٩٤/٦٩.

١٤ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن استغلال إسرائيل للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتساءل عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة في هذا الشأن.

١٥ - السيد سليمان (باكستان): تساءل عما إذا كانت عمليات البحث والاعتقالات الليلية العنيفة لا تزال مستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تم توثيق قيام القوات الإسرائيلية بمداهمة المنازل وتقييد فلسطينيين أبرياء وعصب أعينهم، ومنهم أطفال، لاقتيادهم إلى المعتقلات. وقدم الكثيرون شهادات تفيد بحدوث صدمات نفسية وإهدار للكرامة بسبب تلك المداهمات وما يعقبها من استجوابات تُستعمل فيها كلاب الشرطة

والأسلحة. وطلب من رئيس اللجنة تقديم تفاصيل عن الآثار الجسدية والنفسية الناتجة عن تلك المداهمات، خصوصا تلك التي يتعرض لها الأبرياء من النساء والأطفال.

١٦ - السيدة عبد الهادي - ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن الكثير من التقارير المقدمة من كيانات الأمم المتحدة تدل على وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بشكل ممنهج ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، وقواتها المحتلة، ومستوطنوها ضد الشعب الفلسطيني على مدار أكثر من خمسين عاما تقريبا من الاحتلال العسكري الأجنبي، الذي يُنظر إليه على أنه في حد ذاته انتهاك واسع لحقوق الإنسان ينبغي اعتباره غير مشروع بكامله. وتواصل إسرائيل ممارستها البغيضة المتمثلة في استعمال القوة في احتجاز الأطفال الفلسطينيين واستجوابهم وسجنهم، ومنهم فتيان لا يزيد عمرهم على ١٤ عاما، وهي البلد الوحيد الذي يحاكم فيه الأطفال أمام محاكمات عسكرية. وتساءلت عن الملاحظات المحددة لدى اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتلك الممارسة غير المشروعة - وهي مسألة أثارتها بالفعل اللجنة الخاصة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة - وما إذا كان لديها أي توصيات للعلاج.

١٧ - السيد بريرا (سري لانكا): تكلم بوصفه رئيس اللجنة الخاصة، فأشار إلى أن اللجنة اقترحت في الفصل الخامس من تقريرها (A/70/406) عددا من التوصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة الخاصة في الفقرة ٨٩ المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير محددة. وفيما يختص باستعمال الشركات والكيانات للموارد داخل الأراضي المحتلة، أولت اللجنة الخاصة الاهتمام الواجب إلى الشهادات الخطية والشفوية المفصلة التي تلقتها بصدد المسألة، ويرد ما يتصل بذلك من توصيات في الفقرتين ٨٩ (هـ) و (و). ويساور اللجنة الخاصة نفس مشاعر القلق إزاء مسألة المداهمات الليلية - خصوصا ما تحدثه من تأثير في النساء والأطفال، تجلي في معدلات الانقطاع عن الدراسة - وقدمت توصية عن ذلك في الفقرة ٨٩ (ك). وفيما يختص باستمرار استعمال القوة في احتجاز الفلسطينيين، تناولت اللجنة الخاصة هذه المسألة باستفاضة في الفقرات ٥٠ إلى ٥٧ من التقرير، ويرد ما يتصل بذلك من توصيات في الفقرة ٨٨ (م).

١٨ - السيدة عبد الهادي - ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن حقوق الإنسان في فلسطين تمر بأزمة، حسب ما تؤكده الحقائق الموثقة والتقارير التي لا حصر لها الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي ترصد الحالة استنادا إلى الأساس الواقعي للقانون الدولي. ويجري إهدار كل جانب من جوانب الحياة وانتهاك كل حق من حقوق الإنسان، حيث تواصل إسرائيل استعباد الشعب الفلسطيني وترسيخ احتلالها. إن حملة العدوان العسكري، واحتجاز المدنيين وترحيلهم قسرا، وتدمير ومصادرة المنازل والأراضي، والتعجيل بأعمال التشييد والتوسع في المستوطنات، والقيود المفروضة على الحركة، وعمليات الطرد، واستغلال الموارد الطبيعية، وأعمال الاستفزاز فيما يتعلق بالحرم الشريف، تستهدف السعي بشكل منهجي إلى إنكار تاريخ الشعب الفلسطيني وحقوقه وتطلعاته الوطنية المشروعة، والعمل في الوقت نفسه على تجريم المقاومة المشروعة للاحتلال. وترمي تلك الإجراءات عبثا إلى إضفاء الشرعية على احتلال غير مشروع بشكل جلي، الأمر الذي يفضي إلى تفاقم أشكال التعصب، وجنون العظمة، والتطرف، وتقويض السلام والقانون الدولي والنظام الدولي ككل.

١٩ - وأضافت قائلة إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان قد تصاعدت عام ٢٠١٥، مما تسبب في تعرض

المجتمع الفلسطيني لعواقب وخيمة. وعلاوة على ذلك، فإن تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يحول فعليا دون تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ولا تزال الحالة بالغة الخطورة، وبعيدة تماما عن وقف التصعيد فيها. وقد تجلت ثمار ثقافة الكراهية في الكلمات والأعمال البغيضة التي صدرت عن جندي إسرائيلي جري تصويره يهدد بقتل جميع سكان مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين في بيت لحم. إن التهديدات المفجعة من هذا القبيل التي تُستعمل لإخضاع السكان الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم في انتهاك خطير للقانون الدولي ليست منفردة. إذ إنها نفس التهديدات والسياسات والتدابير التي تتجلى في أعمال الترهيب والمضايقة المعتادة التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون على نقاط التفتيش؛ وفي ما يتعرض له السجناء الفلسطينيون، ومنهم أطفال، من احتجاز قسري ومعاملة غير إنسانية، بل وحتى التعذيب، في السجون الإسرائيلية؛ وفي الوحشية التي اتسمت به الحرب في غزة عام ٢٠١٤، التي قتلت القوات الإسرائيلية خلالها ما يزيد على ٢ ٠٠٠ فلسطيني، منهم مئات النساء والأطفال، وتدمير المنازل والممتلكات عمدا. وهي نفس التهديدات والسياسات والتدابير التي يقوم على أساسها الحصار غير القانوني وغير الإنساني الذي تتعرض له غزة، مما يفرض عقابا جماعيا على جميع السكان المدنيين هناك؛ والتي تحرك إقامة المستوطنات غير المشروعة وما يرتبط بها من انتهاكات؛ والتي تؤجج الاستفزاز الديني والعنف الصادر عن المستوطنين بلا أي عقاب، وفي ظل حماية ودعم من الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال.

٢٠ - وأردفت قائلة إن أحكام القانون الدولي التي تحظر كل تلك الأعمال جلية وتسري على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حسب ما تؤكده الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، ومؤتمرات الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة. ويدحض مباشرة الواقع على الأرض محاولات الطعن في تلك الحقائق أو تشويهها، وليس ثمة مبرر لمواصلة الاسترضاء أو الصمت. ولا يمكن أن يرقى احترام حقوق الإنسان بالتوصل إلى حل للنزاع؛ بل يجب احترامها في جميع الظروف. وإن عدم مساءلة إسرائيل عن ما تقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم لن يفضي سوى إلى مساعدتها على مواصلة التجاسر على وطء القانون بالأقدام، مما يؤدي إلى مزيد من المعاناة، ومضاعفة الأزمة، وجعل التوصل إلى السلام أبعد منالاً. ويتعين أن يطالب المجتمع الدولي إسرائيل بضرورة وقف انتهاكاتها والانصياع للقانون. إذ إنه كيف يتسنى للفلسطينيين، في حالة استمرار تلك الإجراءات غير المشروعة، الاعتقاد بأن إسرائيل تسعى إلى السلام، وأنها ستنهي احتلالها الأجنبي غير المشروع، وأنها ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين؟ وبدلا من مجرد الكلام، ثمة حاجة إلى إجراءات تقدم إجابة على تلك الأسئلة الجادة وإثبات التزام السلطات الإسرائيلية.

٢١ - واختتمت بيانها قائلة إن وفدها سيواصل طلب توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بمقتضى القانون الدولي، إلى أن يتحسن الواقع على الأرض، حيث إن معاناتهم تأتي نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي والمحتلين الإسرائيليين. ويقع على كاهل المجتمع الدولي، خصوصا مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، مسؤولية جلية في هذا الصدد. إن أي طرف يحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان ويسعى إلى تحقيق السلام يتعين عليه ألا ينظر إلى طلب الحماية على أنه أمر غير معقول أو غير متصور. واستشهادا بما قالته مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان التي كانت قد دعت، خلال مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عُقد عام ٢٠٠١، إلى حماية شعب الأراضي المحتلة، ذكرت أن

ذلك النداء لا يزال قائما وأصبح في الواقع أكثر إلحاحا عن أي وقت مضى. وناشدت المجتمع الدولي مواجهة التحدي واتخاذ ما يلزم لحماية المدنيين الأبرياء، ودعم حقوق الإنسان وإنقاذ آفاق التوصل إلى سلام عادل ودائم.

٢٢ - السيد ديهغاني (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز فقال إن الحركة يساورها قلق عميق إزاء قيام إسرائيل بمنع اللجنة الخاصة من عقد مشاورات مع السلطات الإسرائيلية المختصة، ومن دخول الأراضي المحتلة بما يتمشى مع الولاية الموكلة إليها. وتدين الحركة بشدة رفض إسرائيل السماح للجنة الدولية المستقلة للتقصي عن الحقائق بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن الحركة تدين استمرار تشييد المستوطنات الإسرائيلية في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وما حولها، الأمر الذي يشكل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة وشتى قرارات الأمم المتحدة. إن تلك الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات المنتظمة، ومنها هدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين قسراً، والعنف المتواصل الصادر عن المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين بالأماكن الدينية الحساسة وغيرها من المواقع، ما برحت تفضي إلى سوء الأحوال على أرض الواقع. ويتعين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض، الذي لا يزال واحدا من أكبر عوامل زعزعة الاستقرار على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢٤ - ومضى قائلا إن ثمة قلقا عميقا إزاء النتيجة التي توصلت إليها اللجنة الخاصة بأن سياسات وممارسات إسرائيل لا تزال تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الشعب الفلسطيني وغيره من العرب الذين يرزحون تحت الاحتلال. وعلى إثر الحرب ضد غزة عام ٢٠١٤، أصبح تقريبا ثلث كامل سكان غزة مشردين داخليا. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، لا يزال قرابة ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني مشردين ويعيشون في ظروف غير مستقرة داخل أماكن إيواء مؤقتة. وتدين الحركة الهجمات التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك العدوان الفتاك ضد قطاع غزة عام ٢٠١٤، الذي أفضى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة، وتطالب إسرائيل بأن تنهي فورا ودون شروط الحصار غير المشروع الذي تفرضه على غزة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الحركة تدين استمرار اعتقال عدد هائل من السجناء الفلسطينيين، الكثيرين منهم أطفال وبعضهم معتقل دون توجيه تهمة إليهم، في السجون ومراكز الاحتجاز في إسرائيل والضفة الغربية. وحسب الطلب الوارد في الإعلان بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين، المعتمد في آب/أغسطس ٢٠١٢ خلال المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، وحسب ما تكرر تأكيده في المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، ينبغي الإفراج فورا عن هؤلاء السجناء وأن يتولى المجتمع الدولي معالجة محنتهم.

٢٦ - وأعقب ذلك بالقول إن تشييد المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة مستمر بلا هوادة في أنحاء الضفة الغربية، بمساعدة تدابير غير مشروعة أخرى، منها مصادرة الأراضي. وتتصاعد أعمال الاستفزاز والتحريض الإسرائيلية، خصوصا بالمواقع المقدسة، ولا يزال العنف الصادر عن المستوطنين يسهم في تشريد الفلسطينيين. إن تلك الأنشطة تقوِّض وحدة أراضي الضفة الغربية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتقضي على الحل القائم على وجود دولتين. ويتعين على المجتمع الدولي، خصوصا مجلس الأمن، اتخاذ إجراءات عاجلة تستهدف إجبار إسرائيل على أن توقف حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة،

بما فيها القدس الشرقية، وأن تتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

٢٧ - وانتقل إلى الجولان السوري المحتل، فذكر أن الحركة تعيد تأكيد أن جميع الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها إسرائيل تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي لإسرائيل أن تتقيد بذلك القرار وأن تنسحب بشكل تام إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٢٨ - واختتم بيانه بالقول إن الحركة تعيد تأكيد التزامها الثابت بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي، وبأن تُستعاد فورا حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في ممارسة حق تقرير المصير والسيادة في ظل دولة مستقلة، وبالتوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٢٩ - السيد ستوراسي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم البلدان المرشحة للعضوية ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والارتباط البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس الحل القائم على وجود دولتين. وليس ثمة بديل عن هذا الحل، حيث إن الواقع القائم على أساس دولة واحدة لا يتوافق مع الطموحات الوطنية المشروعة لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وفي غضون ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع التوصل إلى اتفاق على اتخاذ خطوات أساسية ترمي إلى تحسين الحالة على الأرض، والحفاظ على صلاحية الحل القائم على وجود دولتين، وبناء طريق يتيح العودة إلى المفاوضات حول الوضع النهائي.

٣٠ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء تصاعد العنف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ويدين أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، وجميع أعمال الإرهاب. ويتعين مثول جميع مرتكبي الجرائم وأعمال الإرهاب أمام العدالة، ومن حق الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء العيش في سلام وأمن. وثمة حاجة إلى أن يكون رد فعل قوات الأمن متناسبا ومتسقا بغض النظر عن هوية مرتكبي تلك الأعمال، ويتعين على إسرائيل أن تجري تحقيقا شاملا في الحالات التي تُستعمل فيها القوة المميتة.

٣١ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي، في خضم عودة الصدامات في الحرم الشريف، وجبل الهيكل، يجدد نداءه الداعي إلى الاحترام التام للأماكن المقدسة، ويشدد على أن أي تغيير للواقع التاريخي الراهن سيفضي إلى آثار عميقة تزعزع الاستقرار. وفي حين أن الاتحاد يرحب بالتفاهمات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، فإن ثمة حاجة أيضا إلى إجراءات أوسع نطاقا، منها اتخاذ خطوات ملموسة صوب الحفاظ على صلاحية الحل القائم على وجود دولتين، وتقليل خطر العنف. إن مدينة القدس لها قدسيتها لدى ثلاثة أديان، ولم يعترف الاتحاد الأوروبي قط بضم القدس الشرقية. ولا يمكن تحقيق سلام حقيقي إلا من خلال مفاوضات ترمي إلى إيجاد حل لوضع القدس كعاصمة في المستقبل للدولتين، ويتعين على الحكومة الإسرائيلية أن توقف كافة أشكال التمييز في معاملة الفلسطينيين بالقدس الشرقية.

٣٢ - ومضى قائلا إن المستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام التوصل إلى السلام، وتهدد باستحالة التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ويتعين على حكومة إسرائيل إنهاء جميع أعمال النشاط الاستيطاني، بما في ذلك ما يسمى ''النمو الطبيعي''، في

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كما يتعين تفكيك جميع البؤر الاستيطانية المقامة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان التنفيذ التام للتشريع الصادر عن الاتحاد الأوروبي بخصوص منتجات المستوطنات، والترتيبات الثنائية التي أبرمها في هذا الصدد، وضمان أن تبين بصراحة جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي عدم انطباقها على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٣٣ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء أعمال العنف والتحريض ضد الفلسطينيين والإسرائيليين، بما في ذلك التطرف الصادر عن المستوطنين في الضفة الغربية، ويدين أعمال العنف والاستفزازات المتعمدة التي يقوم بها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين. ويتعين إجراء تحقيق كامل وفوري في جميع الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، وينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تتخذ التدابير الكفيلة بحماية السكان المحليين. كما ينبغي أن تكون هناك مساءلة تامة، وإنفاذ القانون بصورة فعالة، وعدم التسامح مطلقا إزاء العنف الصادر عن المستوطنين، ويتعين أن تعالج إسرائيل بقوة التصور السائد عن إفلات مرتكبي ذلك العنف من العقاب، وذلك عن طريق الإسراع بخطى التحقيقات مع المسؤولين عن ذلك العنف ومحاكمتهم.

٣٤ - ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء تدهور أحوال معيشة السكان الفلسطينيين في المنطقة جيم، وإزاء أعمال الهدم والطرد والنقل القسري، بما في ذلك ضد جماعات البدو. ويشير الاتحاد، في هذا الخصوص، إلى انطباق القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، على الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عن قلقه إزاء الخطط الإسرائيلية الرامية إلى ''نقل'' عدد من جماعات البدو والرعاة من مواقعهم الحالية وسط الضفة الغربية، بما في ذلك في المنطقة الاستراتيجية ''E1''، ودعت السلطات الإسرائيلية إلى وقف الخطط الرامية إلى نقل السكان قسرا من جماعتي ''سوسا وأبو نوار''. ويتعين على حكومة إسرائيل وضع آليات أفضل بصدد تقسيم الأراضي، والتخطيط، وإصدار التصاريح في المنطقة جيم لصالح السكان الفلسطينيين. إن الإسراع بوتيرة أعمال التشييد الفلسطينية وتطوير المنطقة جيم اجتماعيا واقتصاديا من شأنه تحسين رخاء وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

٣٥ - وذكر أن الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في غزة لا تزال عصيبة، ويتعين أن تحظى معالجة الأسباب الجذرية وراء ذلك الصراع بأولوية فورية لدى الأطراف المعنية والمجتمع الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل تخفيفا للقيود المفروضة على غزة، بيد أن ثمة حاجة إلى مزيد من التدابير الإيجابية الكفيلة بتيسير تقديم المعونة الإنسانية بشكل تام، وإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي على أساس دائم. ويتعين فتح المعابر بشكل تام، واتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة دواعي القلق الأمنية المشروعة لدى إسرائيل. إن إطلاق الصواريخ غير مقبول وقد يفضي إلى خطر التصعيد. ويتعين على جميع الجهات صاحبة المصلحة الالتزام بنبذ العنف وتحقيق السلام.

٣٦ - وأعقب ذلك بالقول إن الوحدة الفلسطينية عنصر أساسي من عناصر إنجاز الحل القائم على وجود دولتين، وضمان أمن الجميع، ويتعين على الفصائل الفلسطينية العمل صوب المصالحة وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. كما يتعين على السلطة الفلسطينية أن تضطلع بمسؤولية أكبر وأن تقوم بمهامها الحكومية في قطاع غزة. إن امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بوسائل منها قبولها

المساءلة، هو دعامة أساسية من دعائم السلام والأمن في المنطقة.

٣٧ - ومضى قائلا إن إسرائيل ينبغي لها أن تتعاون بشكل كامل مع جميع المكلفين بالإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، بالوسائل اللازمة ومنها إصدار دعوة دائمة إليهم جميعا، وأن تتعاون أيضا بشكل تام مع مفوضية حقوق الإنسان على أرض الواقع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء لجوء إسرائيل بشكل واسع إلى الاحتجاز الإداري لفترات طويلة بشكل مفرط دون توجيه تهمة، ويدعو إسرائيل إلى توجيه تهم رسمية ضد الأفراد المعتقلين وضمان إجراء محاكمات نزيهة.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء ارتفاع عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، والتقارير المستمرة التي تشير إلى تعرضهم لسوء المعاملة. ويحث الاتحاد إسرائيل على أن تواصل تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ضمانا لسد جميع الفجوات القائمة بين السياسة والممارسة بشكل عاجل، والحفاظ في جميع الأوقات على حقوق الأطفال المودعين في مراكز الاحتجاز العسكرية الإسرائيلية. وليست المحاكم العسكرية هي المكان اللائق بالأطفال، وينبغي أن يكون احتجاز الأطفال الملجأ الأخير ولأقل فترة ممكنة. إضافة إلى ذلك، يتعين أن تُوفَّر للأطفال في جميع الأوقات الضمانات التي يكفلها لهم القانون. وختاما، يساور الاتحاد الأوروبي القلق أيضا إزاء استمرار توغلات القوات الإسرائيلية في المنطقة ألف، الأمر الذي يهدد النجاح المعترف به دوليا الذي حققته الجهود الفلسطينية في بناء المؤسسات. ويساور الاتحاد القلق بشكل خاص إزاء الغارات الليلية وما قد تحدثه من أثر في الأطفال وغيرهم من الضعفاء، ويشير إلى التوصية الصادرة عن اليونيسيف بأن جميع عمليات اعتقال الأطفال ينبغي أن تتم في وضح النهار، حتى في الحالات الاستثنائية والخطيرة.

٣٩ - السيد آدم (السودان): قال إن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهورت كثيرا على مدار العام الماضي، وأنها على وشك التحول إلى أزمة. فما برحت القوات الإسرائيلية تدمر المنازل وتُشرِّد القاطنين فيها، وتعتقل تعسفيا المدنيين الفلسطينيين عديمي الحيلة، باستعمال القوة المفرطة في أغلب الأحوال، مع إخضاعهم للتعذيب والاحتجاز دون محاكمة، ويجري كل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وغيره من المناطق قد حوَّل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سجن كبير الظروف المعيشية فيه مزرية، والبطالة في تصاعد، وهناك ندرة في المستلزمات الضرورية من قبيل الأغذية والأدوية والملابس. إن الظروف العصيبة من هذا القبيل قد تقود إلى تصاعد النشاط الإجرامي، حيث يصارع الناس للبقاء على قيد الحياة.

٤١ - ومضى قائلا إن السودان يدين الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة ضد شعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، ويساند المطلب الفلسطيني المشروع بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، مع ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ويحث وفده المجتمع الدولي على إنهاء انتهاكات إسرائيل الدائبة للقانون الدولي وتنفيذ جميع الاتفاقات الدولية المتصلة بقضية فلسطين. وينبغي أن تفضي تلك الجهود إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإنشاء دولة فلسطين المستقلة.

٤٢ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن المجتمع الدولي أخفق في اتخاذ أي إجراء حقيقي لإنهاء احتلال إسرائيل الطويل الأمد للأراضي العربية، رغم أن إسرائيل

رفضت صراحة الحل القائم على وجود دولتين، وارتكبت مرارا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي حين أن إسرائيل تقوم يوميا بمحاولات لتغيير طبيعة الأماكن المقدسة المسيحية والمسلمة، وتواصل توسعها السريع في المستوطنات الإسرائيلية، التي هناك إقرار عالمي —حتى من أشد مؤيديها ولاء– بأنها غير شرعية، وتشكل عقبة أمام السلام، تغض الأمم المتحدة الطرف عن الحالة ولا تفرض جزاءات من أي نوع على إسرائيل. إن إخفاق المنظمة المستمر في اتخاذ ما يلزم من إجراءات سيقوض مصداقيتها وسيفضي إلى عواقب وخيمة في المنطقة.

٤٣ - ومضى قائلا إن السلطات الإسرائيلية تواصل في الجولان السوري ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان تشمل التمييز العنصري والاعتقالات التعسفية، بما في ذلك إعادة اعتقال ناشط سوري قضى بالفعل سنوات في السجن لأنه كشف النقاب عن دعم إسرائيل للإرهابيين في المنطقة الفاصلة بالجولان السوري. وترفض إسرائيل أيضا تزويد المنظمات الدولية بخرائط الألغام التي زرعتها، وتواصل سرقة الموارد الطبيعية، ومنها المياه والنفط.

٤٤ - واستطرد قائلا إن وفده يشير إلى أن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) قضى بأن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء فوري لإنهاء انتهاكات ذلك البلد الصارخة للقانون الدولي في الجولان السوري المحتل، وحمله على الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧. وأعرب عن تأييد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/70/406)، خصوصا ما يتعلق بالحاجة إلى اعتماد تدابير ملائمة ترمي إلى منع الشركات من استغلال الموارد في الأراضي المحتلة والتحقيق في تلك الأعمال والمعاقبة عليها وتقديم التعويض عن أضرارها، ودعوة اللجنة الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التعامل مع المنظمات والهيئات الضالعة في المستوطنات أو استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة.

٤٥ - السيدة الصُغيَّر (الأردن): قالت إن ما ترتكبه إسرائيل باستمرار من ممارسات غير مشروعة وقمع ضد الشعب الفلسطيني لن يفضي سوى إلى تزايد أعمال الانتقام وسيشد من عضد المقاومة الفلسطينية. لقد أظهرت التجارب على مدار عقود من الزمان أن استعمال القوة يفضي إلى تفاقم الصراع، وتعميق الانقسامات، ونشر ثقافة الكراهية، حسب ما يتبين يوميا من الممارسات العدوانية والعنصرية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون.

٤٦ - وأضافت أن ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات منهجية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها تشييد الجدار العازل، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والتشريد القسري، واستغلال الموارد الطبيعية، والتوسع في الاستيطان، سيتواصل ما لم يتم محاسبة إسرائيل على أفعالها.

٤٧ - ويتعين على المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي يشكل السبب الجذري في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتوفير حماية قانونية للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وذكرت أن إسرائيل لم تتخذ حتى الآن خطوات موثوق بها لبناء الثقة أو تهيئة بيئة ملائمة لإجراء محادثات السلام، ومن ثم فإن حكومتها تدعو إسرائيل إلى أن تثبت التزامها المعلن بعملية السلام بوقف جميع أشكال العدوان ضد الفلسطينيين، والدخول في مفاوضات حقيقية تحقيقا للسلام والأمن والاستقرار لصالح كلا طرفيْ الصراع.

٤٨ - واستطردت قائلة إن الأطفال الفلسطينيين يُحرمون من فرص التعليم والترفيه التي ينعم بها الأطفال الإسرائيليون،

ويتعرضون بدلا من ذلك يوميا للاضطهاد والهجمات والاستفزاز على يد المتطرفين الإسرائيليين والسلطات الإسرائيلية، إلى جانب الانتظار لفترات طويلة أمام نقاط التفتيش، الأمر الذي يعني أن الرحلة التي ينبغي أن تستغرق دقائق قليلة تستمر في أغلب الأحيان ساعات طوال. وفي حين أن الإسرائيليين يتلقون تدريبا عسكريا في فترة شبابهم، يترعرع الشباب الفلسطيني ببساطة في ظل معرفة أن الاحتلال الإسرائيلي يتعين إنهاؤه.

٤٩ - وذكرت أن الفلسطينيين يواجهون، في القدس، والأماكن المقدسة بالحرم الشريف، بما في ذلك المسجد الأقصى، قيودا طويلة الأمد مفروضة على حريتهم في العبادة، وهجمات عنيفة على يد المستوطنين الذين يتصرفون في ظل حماية الشرطة، ومحاولات دائبة من إسرائيل صوب تغيير الوضع التاريخي للمكان. ولدى الأردن حق قانوني وتاريخي بحماية السمة التاريخية للحرم الشريف، وستواصل ممارسة هذا الحق باستعمال جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة لديه. وتدين حكومتها بقوة الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها إسرائيل ضد حرية الفلسطينيين في العبادة، والتي تذكي نيران التوترات في القدس وتقوض الجهود المبذولة للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

٥٠ - واختتمت بيانها قائلة إن الأردن لا يزال يؤيد بقوة حقوق الفلسطينيين الشرعية وغير القابلة للتصرف، وسيواصل التعاون في جميع الجهود الدولية المبذولة لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وأكدت الحاجة إلى استئناف مفاوضات حقيقية ومفيدة، في ظل إطار زمني متفق عليه بغية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين وعلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، وفقا لما يتصل بذلك من اتفاقات دولية ومبادرة السلام العربية.

٥١ - السيد شفيق (تركيا): كرر تأكيد التزام حكومته الطويل الأمد بالسلام والاستقرار والأمن والديمقراطية في المنطقة. وفيما يختص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية قال إن ممارسات إسرائيل غير المشروعة واحتلالها الظالم للأراضي الفلسطينية يتسببان في تأجيج الكراهية والتطرف، ومن ثم تقويض جميع الجهود المبذولة صوب تحقيق سلام دائم في المنطقة والعالم على السواء.

٥٢ - وأضاف قائلا إن وفده يدين الانتهاكات المرتكبة دون عقاب ضد حقوق الإنسان الواجبة للفلسطينيين، الذين يتعرضون بشكل منهجي للتشريعات القائمة على التمييز، والإفراط في استعمال القوة، والاعتقالات التعسفية، واحتجاز القصَّر، والمداهمات العسكرية، والتشريد القسري، وهدم المنازل، إلى جانب جرائم أخرى. وتدين تركيا كذلك تدابير العقاب الجماعي وأعمال الاستفزاز، بما في ذلك تدنيس الأماكن المقدسة من قبيل الحرم الشريف. ويتعين أن يُقدَّم للعدالة مرتكبو جميع تلك الممارسات غير المشروعة.

٥٣ - وأعرب عن القلق إزاء العواقب الوخيمة الناتجة عن الحصار غير المشروع المفروض على قطاع غزة والهجمات العسكرية المتكررة ضد القطاع، الذي تُعاق فيه بشدة جهود إعادة الإعمار نتيجة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، فقد تصبح غزة غير صالحة للسكنى في غضون خمس سنوات. وتدعو تركيا إلى القيام فورا برفع الحصار وجميع القيود الأخرى المفروضة على غزة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٥٤ - واختتم بيانه قائلا إن المجتمع الدولي يتعين عليه، بدلا من مجرد إدانة إسرائيل بسبب عدم شرعية ممارساتها واحتلالها، تجديد جهوده الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية

للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق المفاوضات استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين، ووفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، ومبادرة السلام العربية، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية.

٥٥ – السيد فوريس رودريغيس (كوبا): قال إن عدم إبداء إسرائيل للتعاون يعوق عمل اللجنة الخاصة، الذي يتعين أن يستمر إلى حين إتمام إنهاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وإن سياسات وممارسات إسرائيل العدوانية والاستعمارية، بما في ذلك إقامة المستوطنات والتوسع فيها، ونقل المستوطنين إلى أرض محتلة، وتشييد الجدار العازل، وتدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وتشريد الفلسطينيين قسراً، هي خرق متعمد لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٥٦ – ومضى قائلا إن الحصار الإسرائيلي، وثلاثة حروب كبرى، والتكدس البالغ، كل ذلك أدى إلى ظروف معيشية مروِّعة في قطاع غزة، الذي يعيش ربع سكانه في فقر وبطالة تزيد على ٤٠ في المائة، ويحتاج مئات الآلاف من الفلسطينيين للعلاج من مشاكل صحية نفسية. وحسب المعدل الحالي، قد تصبح غزة غير صالحة للسكنى بحلول عام ٢٠٢٠، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٢,١ مليون نسمة. وثمة حاجة إلى دعم عاجل من المجتمع الدولي لتدارك الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط، حيث إن التقارير عن وفاة أو اعتقال الفلسطينيين الأبرياء أصبحت شبه يومية.

٥٧ – واختتم بيانه قائلا إن كوبا تعيد تأكيد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني، وتدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الطويل الأمد وغير المشروع، والقيام فورا ودون شروط برفع الحصار القاسي وغير القانوني المفروض على غزة، وفتح المعابر ونقاط التفتيش على الحدود. وثمة حاجة إلى المزيد من الجهود لإيجاد حل للحالة العصيبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن. إن الوسيلة الوحيدة لإنجاز عملية سياسية مفيدة وتحقيق سلام دائم هي وضع نهاية لسياسة الاحتلال، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف.

٥٨ – السيد النقشبندي (العراق): أعرب عن أسفه إزاء استمرار رفض إسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة على إجراء تحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الإنسان الواجبة لسكان الأراضي المحتلة، مشيرا إلى أن عدم التعاون ناتج عن غضب ذلك البلد إزاء التقارير السابقة المقدمة من اللجنة بصدد الممارسات غير المشروعة من قبيل نهب الموارد الفلسطينية، وتدمير التراث الثقافي والأثري الفلسطيني، وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وانتهاك حرية العبادة. وأعرب عن قلقه إزاء الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، التي تشمل التوسع في الاستيطان، وهدم منازل الفلسطينيين وحرمانهم من الحصول على تراخيص تشييد، والحصار المستمر لغزة، ومحاولات تغيير الوضع القانوني وتركيبة السكان في الأراضي الفلسطينية، واعتقال الأطفال، وسوء معاملة الفلسطينيين ومواصلة احتجازهم، حيث يجري كل ذلك في انتهاك صارخ لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي ويسهم في زعزعة الاستقرار بالمنطقة.

٥٩ - ويحث وفده المجتمع الدولي على تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة، وكذلك ما يتصل بذلك من اتفاقات دولية، واتخاذ التدابير الملائم الكفيلة بحماية المدنيين الفلسطينيين والأماكن المقدسة، بما في ذلك المسجد الأقصى والحرم الشريف. ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء فوريا لحماية الفلسطينيين من العنف الصادر عن المستوطنين، وإجبار القوات المحتلة الإسرائيلية على الالتزام بالقانون الدولي، خصوصا اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

٦٠ - ويدين وفده احتلال إسرائيل للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ وفرض قوانينها فيه منذ عام ١٩٨١، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر أن ضم إسرائيل للجولان السوري باطل ولاغ.

٦١ - واختتم بيانه قائلا إن العراق يؤيد بقوة حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبته بإنشاء دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية، تكون عاصمتها القدس، وفقا لمبادرة السلام العربية، وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٦٢ - السيد وهبي (لبنان): قال إن المجتمع الدولي، في الوقت الذي يحتفل فيه بالأحداث التاريخية من قبيل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورفع علم فلسطين على مبنى الأمم المتحدة، تواصل إسرائيل ممارساتها العدوانية ضد دولة فلسطين، مما يبين بوضوح أنها ليست جزءا من التوافق الدولي في الآراء لصالح السلام والتنمية.

٦٣ - وأضاف قائلا إن كل خطوة تتخذها دولة فلسطين تعزيزا لانخراطها في الشؤون الدولية تُواجه بانتقام تعسفي من إسرائيل. فعلى سبيل المثال، عندما تجاسرت دولة فلسطين على الانضمام إلى محكمة العدل الدولية، احتجزت إسرائيل الإيرادات الضريبية المدينة بها للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية التي يواجهها البلد.

٦٤ - وتواصل إسرائيل، إلى جانب الإبقاء على احتلالها لدولة فلسطين، استعمال القوة في تشريد الفلسطينيين وهدم منازلهم. وحسب ما جاء في التقارير التي نشرتها في الآونة الأخيرة منظمات دولية شتى، وصل التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية عام ٢٠١٤ إلى معدلات تثير الجزع؛ وقُتل أو أصيب عدد كبير من الفلسطينيين، منهم نساء وأطفال، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية؛ وما لم يتم رفع الحصار عن قطاع غزة، ستصبح تلك المنطقة غير قابلة للسكنى بحلول عام ٢٠٢٠. إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تشهد تصاعدا في الاعتقالات التعسفية والعنف الصادر عن المستوطنين، تعيد إلى الأذهان عصر الفصل العنصري. ويدين وفده محاولات احتكار الأماكن المقدسة في القدس لصالح ديانة واحدة، ويشدد على الحاجة إلى بقاء هوية المدينة مركز عبادة لجميع الأديان.

٦٥ - واختتم بيانه قائلا إنه في حين تسعى دولة فلسطين جاهدة إلى التعاون مع الأمم المتحدة، تقوض إسرائيل فرص التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، وذلك بمواصلة ممارساتها غير القانونية. ويدعو لبنان المجتمع الدولي إلى العمل معاً على تنشيط محادثات السلام بغية إنهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن، وفقا لمبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد.

٦٦ - السيد ريم تشول أونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن أسف وفده العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى. وقال إن إسرائيل ارتكبت مجزرة ضد آلاف الفلسطينيين ودمرت أراضيهم في هجوم عسكري واسع النطاق عام ٢٠١٤، ويتزايد وضوح جهودها الرامية إلى سحق إرادة الفلسطينيين الساعين إلى إقامة دولتهم المستقلة، وذلك من خلال توسعها في إقامة

المستوطنات اليهودية. وسعيا إلى احتلال فلسطين بصفة دائمة، وسعت إسرائيل نطاق تشييد المنازل في الضفة الغربية والقدس الشرقية بنسبة ٤٠ في المائة عام ٢٠١٤، مقارنة بعام ٢٠١٣، ووضعت خططا واسعة النطاق تستهدف بناء المزيد من المنازل والمباني العامة خلال عام ٢٠١٥.

٦٧ - وأضاف قائلا إن إسرائيل، في ظل مناورتها الرامية إلى توسيع نطاق مساحة مستوطناتها في الشرق الأوسط، أوجدت قرابة خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، في حين يعيش كثير من الفلسطينيين الآخرين في ظروف معيشية غير مستقرة، ويواجهون نقصا شديدا في المياه. ورغم أن مجلس الأمن منوط به مهمة ضمان السلام والأمن الدوليين، لم يتخذ المجلس أي تدابير ترمي إلى التصدي لما ترتكبه إسرائيل من جرائم ضد الإنسانية. ويرجع السبب في ذلك إلى السيطرة التامة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، حيث مارست عام ٢٠١٤ حقها في النقض بهدف فرض رفض مشروع قرار يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأرض الفلسطينية المحتلة بحلول عام ٢٠١٧، وإبرام معاهدة سلام، والاعتراف بالدولة الفلسطينية. وعلى إثر ذلك وصلت المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل إلى طريق مسدود رغم استعداد الشعب العربي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

٦٨ - واختتم بيانه قائلا إن الولايات المتحدة وإسرائيل تتصرفان بما يخالف رغبة المجتمع الدولي في تسوية قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بمقتضى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وينبغي لهذين البلدين أن يقدما فورا تعويضا معنويا وماديا على السواء إلى الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وينبغي لهما تناول عملية السلام بأمانة. وذكر أن وفده يؤيد الشعب الفلسطيني في نضاله صوب تحقيق حقه المشروع في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ويسعى إلى تحقيق تسوية سلمية ونزيهة لقضية الشرق الأوسط لصالح جميع الشعوب العربية.

٦٩ - السيد الحامدي (قطر): أعرب عن القلق إزاء تدهور حالة الأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، التي تشمل هدم المنازل، والتشريد القسري، والعنف المتطرف الذي يرتكبه بلا عقاب المواطنون الإسرائيليون وقوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، واستمرار تشييد الجدار العازل غير القانوني الذي يعزل المجتمعات الفلسطينية عن بعضها بعضا، واحتجاز الفلسطينيين بصورة غير مشروعة، ومنهم أطفال. وذكر أن الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل لخنق الاقتصاد الفلسطيني وتهديد مصادر رزق المجتمعات الفلسطينية بقطع إمداداتهم المائية تبعث على الأسى بقدر مماثل.

٧٠ - ومضى قائلا إن الحالة في قطاع غزة ما زالت في تدهور نتيجة الدمار الذي خلفه الهجوم العسكري والحصار المستمر، الذي يعوق بشدة جهود إعادة الإعمار ويحول دون وصول الإمدادات الأساسية.

٧١ - وأضاف أن تدنيس إسرائيل للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، خصوصا الحرم الشريف، يقوض آفاق التوصل إلى سلام كامل ودائم في الشرق الأوسط. وتدين قطر بشدة البيانات الاستفزازية الصادرة عن إسرائيل؛ والسياسات والممارسات الرامية إلى تغيير تركيبة القدس الديمغرافية وهويتها العربية؛ ومحاولات التقسيم المكاني والزماني للحرم الشريف؛ والهجمات ضد المصلين الفلسطينيين؛ والقيود المفروضة على حريتهم في العبادة.

٧٢ - وأعقب ذلك بالقول إن قيام إسرائيل بصورة غير قانونية بضم الجولان السوري واستغلال موارده الطبيعية يجري أيضا في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

٧٣ - وحيث إن مثل تلك الممارسات غير القانونية لن تتوقف إلى حين إيجاد حل للمشكلة الجذرية، قال إن وفده يدعو إلى اتخاذ إجراء فوري لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تسوية عادلة وشاملة ودائمة على أساس الحل القائم على وجود دولتين، ووفقا لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، مع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

٧٤ - واختتم بيانه قائلا إن قطر تعلن تضامنها مع إخوانها الفلسطينيين والعرب في نضالهم العادل صوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، وتحقيق حقوقهم غير القابلة للتصرف. وتدعو قطر المجتمع الدولي إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، وإنهاء جرائم السلطة القائمة بالاحتلال، بما يتفق مع اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، لا سيما القرارين ٩٠٤ (١٩٩٤) و ٦٠٥ (١٩٨٧).

٧٥ - السيد بن سليمان (تونس): قال إن الفلسطينيين ليس لديهم مجرد بارقة أمل بصدد مستقبلهم السياسي والاقتصادي، أو أمنهم، حيث تواصل إسرائيل بلا عقاب تحويل مسار عملية السلام، والمضي قدما في توسعها الاستعماري، بإقامة حواجز الطرق، وهدم منازل الفلسطينيين، وفرض حصار غير مسبوق على غزة. وتدين تونس مثل تلك الممارسات الإسرائيلية، التي تتضمن حرمان الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية، وطردهم من أراضيهم، وتقييد حريتهم في التنقل. إضافة إلى ذلك، يشكل تزايد أعداد المحتجزين، وإقامة المستوطنات، وضم الأرض الفلسطينية عقبة كأداء أمام السلام، وينتهك قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٧٦ - ومضى قائلا إن الهجمات وأعمال الاستفزاز ضد الأماكن المقدسة يعكسان بوضوح الأهداف الكامنة وراء السياسات الإسرائيلية، وإن وفده يدعو إلى إنهاء المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس، أو تغيير وضع المدينة. ولن تفضي الهجمات ضد المسجد الأقصى سوى إلى تأجيج التوترات، ويتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته بإنهاء ذلك العنف.

٧٧ - واختتم بيانه قائلا إن هناك صلة جلية بين تصاعد العنف في الآونة الأخيرة واستمرار الاحتلال على مدار عقود، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وقمع الشعب الفلسطيني. لقد آن الأوان لأن يضطلع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمسؤوليتهما بحماية السكان الفلسطينيين من مكائد السلطة القائمة بالاحتلال، ويتعين اتخاذ خطوات تحقيقا لهذا الغرض قبل تدهور الحالة بقدر أكبر. ويجب إعادة إطلاق عملية السلام بغية إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس الحل القائم على وجود دولتين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

٧٨ - السيد شاروني (إسرائيل): قال إن حكومة إسرائيل على استعداد للعمل مع جميع الملتزمين بتعزيز الأمن، والتعايش والرفاه لصالح جميع الشعوب في المنطقة. وتسعى إسرائيل إلى سلام دائم ينهي الصراع إلى الأبد، وتؤيد رؤية وجود دولتين لشعبين.

٧٩ - ولذا من المؤسف أن تقرير اللجنة الخاصة يشوه الحقائق من جانب واحد ويتجاهل الحقائق على الأرض، ولم يقدم شيئا يشجع على تحقيق سلام دائم. وبدلا من ذلك هو ترويج لأغراض سياسية تستهدف تشويه صورة إسرائيل. إذ

لم يتضمن التقرير الخطوات التي ما برحت تتخذها إسرائيل، وستواصل اتخاذها، لتحسين رعاية من يعيشون في قطاع غزة تحت حكم حماس القمعي. ورغم التهديد المستمر الذي يواجهه مواطنو إسرائيل من الهجمات بالصواريخ التي تطلقها حماس من غزة، ما برحت إسرائيل تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة سعيا إلى تيسير إعادة إعمار قطاع غزة. فقد اعتمدت بالفعل آلية إعادة إعمار غزة ما يزيد على ٣٤٧ مشروعا، وتم خارج ذلك الإطار إنشاء ١٤١ مشروعا دوليا. ورفعت إسرائيل مستوى طاقة معبريْ كرم أبو سالم وإريز، ونُقل إلى غزة حوالي مليونيْ طن من مواد البناء اللازمة للآلية.

٨٠ - وتحسينا لرعاية سكان غزة منحت إسرائيل تراخيص دخول للسماح بتقديم الرعاية الطبية العاجلة، وزادت عدد تصاريح السفر إلى الضفة الغربية لتوفير الرعاية الطبية غير العاجلة. وقامت أيضا إسرائيل بتنسيق انتقال ٦٥٠ طبيبا وفريقا طبيا من قطاع غزة إلى الضفة الغربية لحضور مشاريع مواصلة التعليم والمؤتمرات. وستُحدث كل تلك الخطوات تأثيرا جوهريا في حياة المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة. بيد أن السلطة الفلسطينية يتعين أن تضطلع بدور أساسي أكبر إذا أريد تحقيق نتائج أفضل من خلال آلية إعادة إعمار غزة. إن عدم قيام السلطة الفلسطينية بتأكيد مسؤوليتها عن قطاع غزة يثير الشكوك بصدد أولوياتها. ويتعين عدم التهاون مطلقا مع الإرهاب والعنف، وأن تمضي إعادة إعمار غزة جنبا إلى جنب مع تجريد حماس من السلاح، وعودة السلطة الفلسطينية إلى الحكم في غزة فعليا.

٨١ - وأضاف قائلا إن المواطنين الإسرائيليين كانوا يواجهون يوميا في الأسابيع الأخيرة هجمات إرهابية يشنها الفلسطينيون، وأسباب تلك الموجة من الإرهاب واضحة، حيث أفضت الطنطنة والأكاذيب التي تؤجج المشاعر بصدد جبل الهيكل إلى التحريض على العنف. ويواصل محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، اتهام إسرائيل بمحاولة تغيير الوضع القائم، ولكن في حقيقة الأمر فإن إسرائيل لا تزال ملتزمة بالوضع القائم. إن إسرائيل بعيدة تماما عن تهديد سلامة المواقع المقدسة، إذ إنها هي التي تضمن أمن تلك الأماكن المقدسة، حيث تواصل حماية حق المسلمين في الصلاة بالمسجد الأقصى، وحرية أصحاب جميع الأديان في زيارة جبل الهيكل. ويزور جبل الهيكل كل عام حوالي ٣,٥ مليون مسلم، في مقابل ١٢ ٠٠٠ يهودي فحسب. إن الحقائق واضحة على أرض الواقع، ومن المهم أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد تلك الحقائق الأساسية بهدف نزع فتيل الحالة.

٨٢ - واختتم بيانه قائلا إن إسرائيل ما برحت تدعو مرارا إلى استئناف المحادثات، وأعربت عن استعدادها للاجتماع مع الزعماء العرب والفلسطينيين بغية النهوض بعملية السلام، ولكن الجانب الفلسطيني يرفض باستمرار العودة إلى مائدة التفاوض. ويتعين أن تضطلع السلطة الفلسطينية بدور بناء في العملية بإبداء التزامها بإجراء مفاوضات ثنائية بدلا من اتخاذ إجراءات من جانب واحد. ولا يمكن التوصل إلى حلول ملموسة إلا من خلال المفاوضات المباشرة، وسيفضي سلوك أي طريق آخر إلى إبقاء المنطقة رهينة سلسلة من الضغائن والكراهية، ونقل تراث العنف والتعصب إلى الأجيال القادمة. وتدعو إسرائيل جيرانها الفلسطينيين والعرب إلى الانضمام إليها في اتخاذ خطوات ملموسة وجسورة صوب المضي قدما في طريق السلام. ويتعين وقف سلسلة الطنطنة التي تلهب المشاعر، كما يتعين، بدلا من ذلك، استخدام موارد اللجنة الرابعة في تحسين حياة شعوب المنطقة.

٨٣ - السيد أطلسي (المغرب): قال إن تقرير اللجنة الخاصة قد أظهر أن إسرائيل تعمل بدأب على تهويد القدس

وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة. وقد أعربت الدول الأعضاء، خلال المشاورات، عن قلقها إزاء عدم إبداء الحكومة الإسرائيلية للتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وغيره من اللجان المعنية، وكذلك بصدد العنف المستمر الصادر عن المستوطنين، وحالة المحتجزين، والإفراط في استعمال القوة، وهدم المنازل، وتشريد البدو والرعاة قسراً، وأعمال الحفر تحت المسجد الأقصى وإعاقة الوصول إليه. وترتبط مواصلة التوسع في الاستيطان بالضفة الغربية والقدس الشرقية ارتباطا وثيقا بالقيود المفروضة على الفلسطينيين. وتواصل إسرائيل تجاهل الصكوك والقرارات الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

٨٤ - واختتم بيانه قائلا إن المغرب، باعتباره رئيسا للجنة القدس، يساوره القلق بشكل خاص إزاء الجهود الإسرائيلية الرامية إلى تغيير المركز القانوني للقدس، المعترف بها في القرارات الدولية بأنها جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. إن قيام إسرائيل بوضع تقسيم زماني ومكاني للقدس، وما ترتكبه من انتهاكات لحرم المسجد الأقصى، والتوسع في المستوطنات بمدنية القدس يدفع بالقضية صوب نطاق الصراع الديني. ويفضي التهويد التدريجي للقدس إلى تفاقم الشعور بالظلم لدى الفلسطينيين وملايين المسلمين حول العالم، ويشكل تحديا للجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد عقد في الآونة الأخيرة فريق الاتصال الوزاري التابع لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعا برئاسة المغرب بشأن اتخاذ إجراءات دولية بصدد القدس، وأصدر بيانا دعا فيه مجلس الأمن إلى أن يضطلع بمسؤوليته بمنع إسرائيل من اتخاذ إجراءات تنتهك قدسية حرم المسجد الأقصى. وتكمن وسيلة تحقيق السلام في العودة إلى طاولة المفاوضات في إطار مبادرة السلام العربية، بغية إنشاء دولة فلسطين المستقلة داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.